مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

أثيوبيا:
التحولات السياسية والانتخابات المقبلة
توحيد الحزب الحاكم

أنور إبراهيم / أديس أبابا
كاتب وصحفي إثيوبي

خلال الأعوام العشرة الأخيرة، خرج الحزب الحاكم في إثيوبيا بعدة مقترحات، أهمها: دعوة الأحزاب المتضامنة معه للاندماج في الحزب الحاكم والعمل معاً، وللعلم فإن الحزب الحاكم في إثيوبيا «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية»، له أحزاب متضامنة تعمل معه ولها نصيب في بعض المناصب والتي لا تصل لمنصبي رئيس الوزراء ونائبه، وهذه الأحزاب تمثل قوميات مختلفة من البلاد، فحزب ممثل لقومية العفر المعروفة في شرق البلاد وهي من القوميات التي بدأت بالنضال ضد النظام العسكري (العقيد منقستو هيلي ماريام)، وحزب ممثل لإقليم قامبيلا بجنوب غرب البلاد، والحزب الصومالي الديمقراطي، وحزب بني شنقول، ولكنها لم تقرر ما إذا كانت ستنضم للحزب الحاكم.

وجاءت دعوة الحزب الحاكم مجدداً في المؤتمر العام الذي عقد بمدينة أواسا بجنوب إثيوبيا في شهر يونيو ٢٠١٨م.، وذلك عقب تولي رئيس الوزراء أبي أحمد السلطة في البلاد بعدة أشهر، وتم تقديم الدعوة مجدداً لأن تنضم تلك الأحزاب للحزب الحاكم، وهذه المرة كانت الفكرة مختلفة قليلاً عن سابقتها، حيث جاءت في وقت تشهد البلاد فيه العديد من التطورات السياسية، حيث تقدم رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد بمقترح توحيد الحزب الحاكم مع أحزاب أخرى، ولكن على أن يتم اختيار اسم جديد للحزب الذي سيعمل بوصفه وعاءً شاملاً لتلك الأحزاب، وقد أطلق عليه «حزب الازدهار الإثيوبي»، إذ تعتبر الفكرة جديدة في مضمونها، وهي أن يكون التوحيد الجديد للأحزاب خارج وعاء الحزب الحاكم «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية» وبمسمى مختلف كلياً. وهذا وجد قبولاً لدى بعض القوميات التي كانت أحزابها مجرد متضامنة وتحصل على بعض المناصب الوزارية، وفي الوقت نفسه تطمح في أن تصل لأعلى المناصب في الدولة، مثل: منصب رئيس الوزراء أو نائب رئيس الوزراء الذي ظل حكراً لفترة طولية لقوميات محددة وهي القوميات

الأربع، التي تنضوي تحت الائتلاف الحاكم ولها العديد من الحقوق في اللجنة المركزية للحزب. ووجدت الفكرة اعتراضاً مما يسمون بالمحافظين على الفيدرالية الإثيوبية مثل: جبهة تحرير شعب تقراي، أحد أهم مؤسسي الائتلاف الحاكم في العام ١٩٨٥م، وأحزاب أخرى لها مؤيدون كثر في إقليم أوروميا مثل: جبهة تحرير أوروميا، والذين اعتبروا الفكرة تغييراً لمفهوم الفيدرالية الإثيوبية، التي منحت الشعوب الأثيوبية العديد من الحقوق، والتي تم الاتفاق عليها في دستور العام ١٩٩٥م «آخر دستور إثيوبيا».

يعتقد العديد من الخبراء أن الفيدرالية الإثيوبية، والتي تعتمد على الإثنية الإثيوبية والقبلية لم تحقق مكاسب كبيرة، بل عملت على تأجيج العديد من الخلافات والمطالب، وخاصة الأحداث الأخيرة التي حدثت في العام ٢٠١٥م، وأدت لاستقالة رئيس الوزراء الإثيوبي السابق هيلي ماريام دسالنج من منصبه.

يرى بعض السياسيين الذين اعترضوا على مشروع الحزب الجديد، أن الفكرة في مجملها تعتبر إلغاء للحزب الحاكم «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية»، وإقامة حزب جديد على أنقاضه ليحل محله، وأن العملية في مجملها عبارة عن تأسيس حزب جديد وليس توحيداً للحزب الحاكم، وكان الأجدى أن يتم الإعلان عن تأسيس حزب جديد. وهو ما أثار العديد من التساؤلات ما بين السياسيين الإثيوبيين، وخاصة منها بعض أحزاب المعارضة التي تتردد في الانضمام للمشروع الذي تقدم به رئيس الوزراء.

وكانت أحزاب أخرى بلغت ثمانية أحزاب، قررت الانضمام للحزب الجديد الذي يحمل اسم الازدهار، وهي تمثل أقاليم هرر، وعفار، والصومال الإثيوبي، وقامبيلا، وبني شنقول، والأمهرا والأورومو، وجنوب إثيوبيا، والتي رأت أن الحزب الجديد يحقق لشعوبها العديد من المطالب، التي كانت تصبو إليها منذ فترات طويلة، مع تعهد بعض الأحزاب مثل حزب العفر الديمقراطي بأنه في حال اكتشف أن الحزب الجديد يقف عائقاً أمام الفيدرالية ولا يحقق طموح شعبه سيقوم بالانسحاب منه.

يتابع بعض المحللين السياسيين في البلاد قضية حزب الازدهار، حيث أعلن أحد أحزاب الائتلاف الحاكم أن هنالك جوانب قانونية تخطاها الحزب الحاكم، والتي تتمثل في محاولة هدم وإلغاء كل ما يخص الحزب الحاكم «الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية»، وتأسيس حزب جديد على أنقاضه، حيث قامت جبهة تحرير تقراي بتقديم العديد من البيانات فيما يخص تحركات الحزب الجديد، وأعلنت أن الحزب الجديد لا علاقة له بأي فكرة توحيدية، وأنه مجرد حزب جديد يجري تأسيسه ويجب أن يشارك في الانتخابات القادمة بعد التسجيل لدى المجلس الوطني للانتخابات، وأنه لا يمكن حل الحزب الحاكم، وأن الاسم الجديد لا يرتبط بتوحيد الحزب الحاكم، وهذه التحركات تم ربطها بالانتخابات الإثيوبية القادمة، ويرى محللون وخبراء أن ما يتم هو عبارة عن أسلوب لكسب الانتخابات من قبل رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، في ظل التهديدات التي تواجه حكومته من ائتلافات عدّة مناهضة له، تم تأسيسها من قبل أحزاب معارضة أخرى داخل البلاد، وتضع نصب أعينها الفوز بانتخابات ٢٠٢٠م، وهي أحزاب لها ثقلها وظلت تنافس الحكومة لفترات طويلة، مثل: جبهة تحرير أورومو، وحركة قنبوت سبات، والحزب الأزرق الذي ظهر مؤخراً بصورة كبيرة وأظهر تحركات داخل البلاد، وهنالك أحزاب أخرى ظلت خارج البلاد لفترة أربعة عقود وعادت بثقلها للساحة السياسية الإثيوبية، مثل: الحزب الثوري الإثيوبي، والاتحاد الديمقراطي الإثيوبي، وهما من أكبر وأقدم الأحزاب السياسية تاريخاً في إثيوبيا.

وفي ظل جهود أبي أحمد في تأسيس حزب جديد، ليواجه التحديات والائتلافات الحزبية الأخرى في ظل الانتخابات القادمة، يفاجئ الحراك الذي يقوم به جوهر محمد عراب الثورة الأورومية الأثيوبية، تحركات أبي أحمد الرجل الطموح والذي يحاول أن يضع أسساً جديدة لحزب يتحرك وفق أغلبية قومية. وحسب خبراء فإن جوهر محمد هو أحد المحركين الرئيسيين

للواقع السياسي الحالي، وذلك بعد أن تصاعد الخلاف بينه وبين أبي أحمد، عقب اتهامه لرئيس الوزراء بمحاولة اعتقاله، الاتهام الذي تصاعد وتسبب في أحداث عنف أدت لمقتل عدد من المواطنين في أقليم أوروميا من المؤيدين لجوهر، وهو ما أدى لتطور الموقف وخروج جوهر من البلاد، وإعلانه الترشح للانتخابات القادمة على الرغم من أنه لم يحدد الطريق والكيفية، هل هي عن طريق أحد الأحزاب المعروفة أم هنالك طرق أخرى سيترشح بها جوهر لقيادة البلاد.

يسعى أبي أحمد لمواجهة الانتخابات القادمة التي يرى العديد من المتابعين للشأن الإثيوبي، أنها لن تكون في موعدها المحدد، بسبب التحديات التي تواجه الحكومة، وخاصة تصاعد الخلافات في مختلف المناطق من أنحاء البلاد، الشيء الذي قد يؤثر على العملية السياسية، والحراك الذي بدأه أبي أحمد باستدعاء الأحزاب المعارضة للدخول للبلاد والمشاركة في الحراك السياسي، ولم تكن عودة الأحزاب إلا لأن المرحلة القادمة تشكل فرصة كبيرة للتنافس على الرئاسة التي يرى بعض المثقفين الإثيوبيين أنها قد تحقق نجاحات في ظل أفول نجم الحزب الحاكم لدى المجتمع الإثيوبي، وخاصة عقب أحداث ٢٠١٥م، والتي أتت بأبي أحمد رئيساً لوزراء إثيوبيا، الشيء الذي أعقبه تغيرات كبيرة أدت بالبعض لرفضها، وكذلك وجود ضعف في السياسات الداخلية، وتحديات متعددة أخرى تواجه البلد رغم تحقيق أعلى نمو في الفترة من عشرة الى خمسة عشر عاماً الأخيرة، والتي لم تستطع دول تمتلك العديد من المقومات تحقيقها.

قد تكون الانتخابات القادمة من أكبر مراحل التحول، التي قد تعمل على تغيير الخريطة السياسية لإثيوبيا بوصفها دولة حققت حراكاً سياسياً كبيراً في المنطقة، وذلك بعد سقوط النظام العسكري للعقيد منقستو هيلي ماريام، مروراً بالتجربة الديمقراطية والدستور الإثيوبي، وكانت التجارب السابقة للأعوام ٢٠٠٥م، و٢٠١٠م، و٢٠١٥م قد اتهمت الحكومة فيها بالعديد من التجاوزات، وفي ظل إبعاد العديد من الأحزاب بسبب تهم تتعلق بالإرهاب، ومحاولة الانفراد بالسلطة في فترات متعددة، وفيما يبدو أن المرحلة القادمة ستكون الأكثر تنافساً، والتي تشارك فيها أحزاب لها بعد تاريخي في المنطقة، الشيء الذي يزعج حلم أبي أحمد الرجل الذي وجد قبولاً كبيراً في الخارج وتحدياً متواصلاً في الداخل عقب تطور الأحداث الأخيرة في أقاليم عدة.

يحلم الحزب الحاكم في البقاء في السلطة وتنفيذ الخطة الخمسية الثانية، التي تعِد بتحقيق العديد من البرامج التنموية للبلاد. وفي ظل المواجهة مع الأحزاب الجديدة التي تشكلت بسبب ائتلافات بين أحزاب عدة والتي تقودها الأحزاب القديمة، تعتبر فكرة توحيد الحزب الحاكم أحد أهم المخارج التي قد تمكن أبي أحمد من الاحتفاظ بالسلطة مدّة زمنية أطول، أو أن تقف عائقاً أمام تنفيذ العديد من الأهداف التي يطمح لها الرجل، الذي حاول أن يعرض العديد من الإصلاحات وأن يقدم أفكاراً تعتبر جديدة على إثيوبيا، وعلى المنطقة كلياً، وعملت على تغيير صورة الحاكم الإثيوبي خارجياً، ورغم ذلك قد يُواجَه «حزب الازدهار» بعدة عقبات في ظل معارضة العديد من الأحزاب الكبيرة لمشروع التوحيد الذي يعتبرونه نقضاً للفيدرالية الإثيوبية التي ظلت قائمة لقرابة ثلاثة عقود.